التطور التاريخي للسياسات التجارية ودورها في النمو الاقتصادي

د.عبد الناصر عزالدين بوخشيم
محاضر ، قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد
جامعة قاريونس

ملخص :

يرتبط الانفتاح على التجارة الخارجية مع النمو الاقتصادي بعلاقة لا تزال محل جدل واسع في كافة الأوساط الأكاديمية والفكرية . وقد كان لذلك أثر كبير على تباين السياسات التجارية التي اتخذتها مختلف دول العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وحتى الآن . وفيما تبين سياسة إحلال الواردات وما تتضمنه من إجراءات حمائية ، وسياسة تشجيع الصادرات وما تنطوي عليه من تحرير للتجارة الخارجية والآثار المترتبة على النمو الاقتصادي ، فقد شهد البحث العلمي تطورات تمثلت في الكم الكبير من الأبحاث التي دللت على المنافع التي تعود على النمو الاقتصادي عند إتباع أي من هاتين السياستين .

في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي ازدهرت الدعوة إلى الحمائية عبر سياسة إحلال الواردات من منطلق المعطيات الخاصة بمتطلبات التنمية الاقتصادية في الدول النامية . إلا أن ما ترتب من آثار سلبية على النمو الاقتصادي نتيجة التشدد في سياسات الحماية التجارية ، دفع باتجاه العودة إلى الدعوة إلى تحرير التجارة الخارجية ، حيث تحقق اجتماع واسع خاصة في تسعينيات القرن الماضي على مزايا الانفتاح الاقتصادي على الخارج ، لاسيما مع النجاح الذي شهدته الدول التي انتهجت سياسة تشجيع الصادرات في جنوب شرق آسيا . ومع ذلك ، فإن مدى الاستفادة من الانفتاح على التجارة الخارجية في دعم النمو والتنمية يعتمد وإلى حد كبير على طبيعة قطاع الصادرات وعلى ارتباطه ببقية القطاعات الأخرى ، وعلى درجة التصنيع في السلع المصدرة إلى الخارج ، وعلى مدى قدرة الدولة المنفتحة على التجارة الخارجية على الاستفادة من الوفورات الناجمة عن استيراد التكنولوجيا والسلع الوسيطة من الدول الرائدة في هذا المجال .

مقدمة :

تعتبر دراسة التجارة الخارجية من بين أقدم الفروع وأكثرها جدلا في علم الاقتصاد ، بالنظر إلى تاريخها الذي يعود إلى القرن السادس عشر أثناء المد التجاري الذي تزامن مع الكشوف الجغرافية وتوسع في إثرها، إلا أن هذه الدراسة شهدت تطورات مثيرة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، حين كان النمو الاقتصادي مدفوعا بمحرك التجارة الدولية .

وفي العصر الحديث كانت الأفكار المتعلقة بالتجارة والسياسة التجارية من ضمن الأفكار الاقتصادية التي حدثت فيها تغيرات جذرية خلال نصف القرن الماضي على أقل تقدير، وذلك بالنظر إلى الموقع الهام الذي تحتله السياسات التجارية في سياق إعداد وتصميم سياسات التنمية الاقتصادية. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، وعلى النقيض من النظريات المنادية بتحرير التجارة، والتي أكدت على المنافع الساكنة والديناميكية للتجارة الحرة

على النمو الاقتصادي ، تحقق إجماع واسع في كافة الأوساط، على ضرورة أن تكون السياسات التجارية المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مبنية على إحلال الواردات، من منطلق أن يتم البدء بتطوير الإنتاج المحلي من السلع المنافسة للواردات، وزيادته لإشباع الطلب المحلي، في ظل حوافز يتم توفيرها من خلال مستوى معين من الحماية ضد الواردات، أو حتى من خلال حظر الواردات، إن برزت الضرورة إلى ذلك .

وقد بات من المتصور في حينه أن إحلال الواردات من السلع المصنعة، سوف يكون متّسقاً مع التحول إلى التصنيع، الذي تم النظر إليه باعتباره مفتاح التنمية الاقتصادية.

أما اليوم فقد اتسع الاعتقاد، بأن النمو الاقتصادي في الدول النامية، يعتمد بشكل كبير على سياسة التجارة المتوجهة إلى الخارج، وذلك في إطار حوافز ملائمة، أبرزها سياسة سعر الصرف، وبهدف إنتاج السلع لغرض التصدير، ولمنافسة الواردات في آنٍ معاً. وهو الأمر الذي تم التأكيد عليه من خلال نجاح العديد من الدول النامية في تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي، بإتباع إستراتيجيات التجارة المتوجهة إلى الخارج.

وبصفةٍ عامة يمكن القول أن التصور السائد الآن، يشدد على أن سياسة إحلال الواردات قد استنفدت أغراضها، وأن تحرير التجارة قد أصبح أمراً حاسماً ومطلوباً لنجاح التصنيع والتنمية الاقتصادية في الدول النامية. وفيما يتم التأكيد على ضرورة إحداث تغيير في السياسات الاقتصادية الأخرى، فإن البعض يركز على أن إحداث تغيير في السياسة التجارية يمثل أساسا موضوعيا لتحسين الأداء الاقتصادي عموماً.

ولفهم هذه التطورات، يتطلب الأمر استعراضا للعوامل التي شكلت دواع ومقدمات تم بناءً عليها تبني إستراتيجية إحلال الواردات، بكل ما اشتملت عليه من سياسات حمائية متشددة في الكثير من الدول النامية، وما أسفرت عنه من نتائج ،إضافة إلى التطورات التي حدثت، سواء على صعيد البحث العلمي، أو على صعيد التطبيق والتجربة، وما نجم عن كل ذلك من تطورات في الآراء والنظريات المتعلقة بالسياسات التجارية الملائمة لتحقيق التنمية الاقتصادية وضمان استدامتها. وهو الأمر الذي سوف يتم تناوله في هذه الورقة تباعا من خلال أربعة أقسام يتناول أولها الدواعي والمقدمات التي مهدت لسياسة إحلال الواردات ، فيما يتناول الثاني استعراضا لهذه السياسة والتطورات العلمية التي صاحبتها . ويتناول القسم الثالث التطورات الحديثة في أدبيات التجارة والنمو الاقتصادي، في حين ينطوي القسم الرابع والأخير على الدلالات والمضامين التي تستنتجها هذه الدراسة من خلال استقراء هذه السياسات والأدبيات .

أولاً : الدواعي والمقدمات

انطلقت نظريات التجارة والتنمية التي سادت في الخمسينيات والستينيات ، وما ترتب عنها من مقترحات وسياسات من

قبول واسع إلى حدٍ ما بمجموعة من الحقائق والمقدمات المنطقية حول الدول النامية وهياكلها الاقتصادية ، حيث لا يمكن فهم التفكير الذي نشأ وتطور حول التجارة والتنمية في تلك الفترة ، دون الإلمام بهذه الدواعي والمقدمات التي شكلت إطاراً موضوعياً لما تم اقتراحه من أفكار وسياسات، والمتمثلة في الآتي :

- تميل هياكل الإنتاج في الاقتصاديات النامية، بشكل كبير نحو إنتاج السلع الأولية ، حيث ساد التصور بعدم وجود طاقة إنتاجية لإنتاج السلع المصنعة ، خارج إطار ضئيل من السلع الاستهلاكية . وهو الأمر الذي دفع إلى الاعتقاد بأن الانخفاض في مستويات المعيشة في الدول النامية ، عائد بشكل أساسي إلى الاعتماد على إنتاج وتصدير السلع الأولية .

- يترتب على ذلك أن إتباع الدول النامية لسياسات مبنية على تحرير التجارة، من شأنه أن يجعل ميزتها النسبية محصورة فقط، وعلى الدوام في إنتاج السلع الأولية، مما يؤدي إلى استنتاج مفاده أن الصناعة، ومن ثم التنمية لن تأخذ مكانها، إذا ما تم إتباع سياسات تحرير التجارة.

- التشاؤم التصديري ، والذي يشير إلى أن انخفاض مرونات الطلب السعرية والدخلية على السلع الأولية، سوف يؤدي إلى عدم نمو حصيلة الصادرات بالمعدلات المطلوبة في حال نموها ، إن لم تنخفض أصلاً،حيث يرى كل من غونارميردال وراؤول بريبش وهانس سينجر ، أن الدول التي تصدر السلع الأولية تعاني تدهوراً طويل الأمد في شروط التبادل الدولي في غير مصلحتها. وهو ما يعزى إلى فكرة بريبش - سينجر "Prebisch-Singer Thesis" ، والتي تنطوي على إبراز ثلاثة أسباب وراء هذا التدهور، تتمثل في الفروقات في مرونات الطلب بين السلع الصناعية والسلع الأولية ، إضافة إلى أن هيكل أسواق السلع الصناعية أكثر احتكارية من هيكل أسواق السلع الأولية التي تتصف أسواقها بدرجة أعلى من المنافسة ، فضلا عن التغير التكنولوجي وما يترتب عنه من استحداث بدائل صناعية للسلع الأولية (Grilli and Yang 1988, pp 1- 47).

- قوة العمل في الدول النامية محصورة بشكل كبير في الأنشطة الزراعية ، وإنتاجيتها الحدية منخفضة أو مساوية للصفر أو حتى سالبة (نظرية آرثرلويس حول عرض غير محدود للعمل) ، وهو ما يشير إلى القبول بوجود فائض في قوة العمل ، أو بطالة مقنعة في الدول النامية . وفي العديد من الصيغ التحليلية ، كان الافتراض بشكل صريح أو ضمني، أن العمل سلعة حرة في هذه الدول، فيما يمثل عنصر رأس المال، العنصر الإنتاجي النادر.

- من منظور أن التراكم الرأسمالي عنصر أساسي للنمو الاقتصادي، فإن المراحل الأولى للتنمية تنطوي على إمكانية تحقيق التراكم الرأسمالي فقط من خلال استيراد السلع الرأسمالية. وطالما أن التوقعات تشير إلى نمو سريع في الطلب على الواردات من السلع الرأسمالية، وبقية السلع الأخرى التي تستعمل في العملية الإنتاجية مع انطلاق عمليات التنمية،

في حين لا تنمو إيرادات الصرف الأجنبي بنفس الوتيرة، فإن النمو لا يمكن أن يتحقق ، إلاّ إذا توسع الناتج المحلي من السلع المنافسة للواردات بشكل كبير .

- وأخيراً فإن جمود هياكل الإنتاج في الدول النامية، لا يفسح المجال إلاّ لقدرٍ ضئيلٍ من الاستجابة للحوافز السعرية ، والقدرة على التعديل والتكيف ، وفقاً لما تقتضيه التغيرات في الأسعار المحلية والعالمية .

وفي واقع الأمر، ترتب عن وجود هذه الوقائع والمقدمات تنامٍ في الاعتقاد بأن عملية التنمية لا تتم إلاّ من خلال التصنيع، والذي يتطلب بالضرورة توفير التراكم الرأسمالي اللازم للاستثمار في الصناعات التحويلية، والبنية الأساسية المرتبطة بها. وطالما أن معظم السلع المصنعة يتم استيرادها من الخارج في الدول النامية ، فإن ذلك يقتضي كما أوضح تشنرى (1958) وآخرون غيره ، أن يتحقق التصنيع في هذه الدول في المقام الأول ، من خلال إحلال للإنتاج المحلي من السلع المصنعة محل الواردات .

وبكلمات أخرى، فقد تم صياغة سياسات التنمية، ولاسيّما السياسات التجارية استناداً إلى هذه الدواعي والمقدمات. فما دام التصنيع ضرورياً للتنمية، ومادامت حرية التجارة تجبر الدول النامية على التخصص في إنتاج السلع الأولية، فإن الضرورة تستلزم توجيه الاستثمارات إلى قطاع الصناعات التحويلية، التي من شأن إنتاجها أن يحل محل الواردات.

وفي السياق ذاته، وبما أن الصناعات الجديدة في الدول النامية غير قادرة على الدخول في منافسة مع نظيراتها الراسخة في الدول المتقدمة، فلابد من حماية الصناعة، لاسيما في مراحلها الأولى، حيث أصبحت بذلك سياسة إحلال الواردات تمثل السمة الأساسية البارزة في إستراتيجيات التصنيع والتنمية، مثلما أصبحت الدليل الذي يتم الاسترشاد به عند تصميم السياسات التجارية في الدول النامية.

ثانياً : سياسة إحلال الواردات

حظيت المقدمات التي تشكل الأساس النظري لإستراتيجية وسياسات إحلال الواردات بالقبول على نطاق واسع ، حيث بدأ تطبيقها في العديد من الدول النامية في خمسينيات وستينيات القرن الماضي على وجه التحديد، وهو ما يبين مدى العمق الذي تم في إطاره دعم الآراء والأفكار الداعية إلى الإحلال محل الواردات في تلك الفترة .

1- حجج المدافعين :

مع أن سياسة إحلال الواردات قد ارتكزت في المقام الأول على كل المقدمات التي تم التطرق إليها سالفاً ، فإنها تستند من الناحية التاريخية أيضا على المبدأ القائل بحماية الصناعة الناشئة، وهي الفكرة التي تم إقرارها من قبل الاقتصاديين ، كاستثناء منطقي ومقبول لحرية التجارة منذ "غاري هاميلتون"

و"فريدريك ليست" في القرن التاسع عشر (Sodersten 1979, pp 375 - 376) وتستند حجج القائلين بالحماية على أن الصناعة الناشئة في بيئة متخلفة ، لا يمكنها منافسة الصناعة الراسخة في بيئة متقدمة ، نظراً لأن الصناعة الأجنبية تتمتع بوفورات داخلية وخارجية كبيرة ، حيث تتعلق الوفورات الداخلية بالاستفادة الكاملة من طاقتها الإنتاجية بمرور الزمن وطوال فترة الإنتاج والإنشاء ، بينما تتعلق الوفورات الخارجية باستكمال مشروعات البنية الأساسية في الدول المتقدمة ، واكتمال نمو الأسواق فيما يتصل بالصناعات المكملة خاصة ، وهو ما يسمح بالإنتاج بكفاءة نسبية عالية لا تستطيع الصناعة الناشئة في الدول النامية أن تجاريه ، حتى وإن توفرت على ميزة نسبية كامنةٍ في الإنتاج .

ويتطلب ذلك بالتالي توفير الحماية للصناعة الناشئة من المنافسة الأجنبية ، حتى تتمكن من الاستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية للمشروع الصناعي في المدى الطويل . إلا أن ما يجب لفت الانتباه إليه في هذا السياق ، هو أن حماية الصناعة الناشئة في مثل هذه الظروف يجب أن تتم من منطلق أن لها ميزات نسبية كامنة ، وأن من شأن هذه الميزات أن تتضح تدريجياً في المدى الطويل ، بعد أن تكتمل الوفورات الخارجية على غرار الدولة المتقدمة اقتصادياً (أحمد 2001، ص ص 164 – 169)

ويعتقد المدافعون عن هذه السياسة بإمكانية أن تؤدي في المدى الطويل إلى تحقيق هدف مزدوج ، يتمخض في المرحلة الأخيرة عن المزيد من التنويع في قطاع التصنيع المحلي من خلال النمو المتوازن ، مما ينجم عنه تنامي القدرة على تصدير السلع المصنعة المحمية مسبقاً، وذلك عندما تؤدي وفورات الحجم "Economies of Scale" ، إضافة إلى التكاليف المنخفضة لعنصر العمل ، إلى جعل الأسعار المحلية أكثر قدرة على المنافسة مع الأسعار العالمية Todaro) 1989, p 428)

وليس بعيداً عن هذا السياق ، فعندما لا يكون لدى الدولة ميزة نسبية قائمة أو محتملة ، فإنها تسعى إلى خلق ميزة نسبية. وفي الإطار نفسه يمكن أن تواجه الاقتصاديات النامية تبادلاً Tradeoff بين التخصص وفقاً للمزايا النسبية القائمة في إنتاج السلع منخفضة التكنولوجيا ، وبين إدخال قطاعات تفتقر هذه الاقتصاديات في الوقت الحالي إلى ميزة نسبية فيها ، إلا أنها من الممكن أن تحرز هذه الميزة في المستقبل ، كنتيجة لاحتمال النمو في الإنتاجية في مجال السلع مرتفعة التكنولوجيا . ولعل في إقامة صناعة الصلب في كوريا الجنوبية أبرز مثالٍ على ذلك ، وهو ما أشارت إليه بعض الدراسات من أن كوريا الجنوبية قد طورت ميزةً نسبيةً في إنتاج هذه السلعة ، وبحيث أصبحت تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة من الصلب أقل منها في اليابان، وحوالي ثلثي تكلفتها في الولايات المتحدة (Redding 1999, p 15).

وتتمثل الآلية الأساسية لإستراتيجية إحلال الواردات في إقامة جدار من التعريفات الجمركية الحمائية، أي ضرائب

مرتفعة على الواردات، أو تطبيق نظام حصص الاستيراد، وذلك لحماية الصناعات المقامة للإحلال محل الواردات، إلاّ أن هذه الحماية سرعان ما يتم التخلي عنها بمجرد توفر القدرة لدى المنتجات المحلية للمنافسة في السوق العالمية .

وفي هذا السياق ، تبرز الحاجة إلى الحماية عن طريق فرض التعريفات الجمركية ضد السلع المستوردة ، في سبيل توفير الوقت الكافي للمنتجين المحليين للسلع الصناعية مرتفعة الأسعار ، للتعلم "Learn the Business" ، وبلوغ وفورات الحجم الضرورية عند الإنتاج ،وذلك لتخفيض تكاليف الوحدة المنتَجة ومن ثم تخفيض الأسعار . فبمرور الوقت الكافي والحماية الفعّالة ، تنمو الصناعة الناشئة تباعاً ، وتدخل في منافسة مباشرة مع المنتجين من الدول المتقدمة ، ومن ثم تنتفي الحاجة إلى الحماية . وهكذا يصبح لدى المنتجين المحليين القدرة على الإنتاج إلى ما هو أبعد من متطلبات السوق المحلي وبدون جدار من التعريفة الجمركية، وذلك في إطار تصدير سلعهم المصنعة منخفضة التكاليف إلى بقية دول العالم. وعليه تصبح إستراتيجية إحلال الواردات وبالنسبة للعديد من الدول النامية ، ومن الناحية النظرية ، مطلباً سابقاً لإستراتيجية تشجيع الصادرات (Todaro 1989, p 436).

2- تطورات البحث العلمي الداعمة لسياسة إحلال الواردات :

اتسم البحث العلمي وأدبيات التجارة في الخمسينيات والستينيات ، في أن معظم الأبحاث كانت مبنية على المقدمات التي تمت الإشارة إليها ، حيث ركزت بعض الأبحاث على وجود وفورات كامنة في بعض الصناعات في الدول النامية ، وعلى الحاجة إلى نمو متوازن ، وذلك من منظور الافتراض السائد آنذاك ، بأن التوسع في أي صناعة بمفردها سوف لن يكون مجدياً ، بسبب الحجم المحدود للسوق.

كذلك فإن البحث العلمي قام من جانبه أيضاً بدعم توجهات السياسة ، من خلال نماذج النمو التي تم ابتكارها ، بالتركيز على التدفقات داخل الصناعة ، وعلى الروابط الأمامية والخلفية للمشروعات الصناعية المختلفة .

وقد وفّر ذلك أساساً منطقياً لحماية الصناعة الناشئة وإحلال الواردات ، حيث تم التأكيد من خلال النتائج المستخلصة ، على أن التشوهات الهيكلية في الاقتصادات النامية ، تبرز الحاجة إلى التدخل الحكومي في التجارة الخارجية في عديد من الحالات . وفي هذا الإطار وضع ايفرت هاجن (1958م) نموذجاً يفترض فيه أن الأجور في المواقع الحضرية تتجاوز الأجور السائدة في الأرياف ، ودلل من خلال نموذجه على أن التعريفة الجمركية يمكنها أن تحسن الرفاه الاقتصادي ، عن طريق حفز الموارد للاتجاه نحو الصناعات الحضرية باهظة التكاليف (Krueger 1997,p 7) .

كذلك استمر العمل في النماذج الهيكلية، والتي استنتجت عديداً من

الأسباب الكامنة وراء اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول النامية، ولماذا لا ينطبق عليها التحليل الاقتصادي التقليدي. أما تشنرى وميخائيل برونو (1962) ، و تشنرى وآلان ستراوت (1966م) ، وعدد إضافي من المؤلفين ، فقد طوّروا نموذج الفجوة المزدوجة ، مستخدمين الحقيقة المتعلقة بندرة الصرف الأجنبي في الدول النامية ، حيث تتحدد حصيلة الصادرات في هذا النموذج باعتبارها متغيراً خارجياً (Exogenous) وتنمو ببطء أشد من الطلب على الصرف الأجنبي (Krueger 1997, p 7) .

ووفقاً لهذا النموذج يتحدد الاستثمار بقيدين رئيسيين، هما المدخرات المتاحة ، والصرف الأجنبي المتاح . ومن ثم توجد فجوتان في الدول النامية ، فيما بين الادخار والاستثمار من ناحية ، وفيما بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه من ناحية أخرى، حيث يكون النمو مقيداً إما بما هو متاح من مدخرات ، أو بما هو متاح من صرف أجنبي. وقد دلل النموذج على الإنتاجية المحتملة والمرتفعة للمساعدات الخارجية ، بما يمكّن من استخدام الادخار المحلي الفائض في التكوين الرأسمالي . ومن هنا يعد هذا النموذج بمثابة انعكاس للآراء التي كانت سائدة في حينه ، والتي تعطي دوراً ضئيلاً لآلية الأسعار وتحرير التجارة الخارجية .

وكمثال على المجهودات التحليلية التي بذلت لتوضيح الظروف التي يمكن في إطارها فهم وإدراك أوضاع الدول النامية ، يمكن إبراز ما دلل عليه بهاجواتى (1958م) ، وكذلك هاري جونسون (1967م) ، فيما يتصل بالنمو البائس ، حيث يمكن للدولة النامية تحت هذه الظروف، أن تزيد إنتاجها، ولكن لتواجه بانخفاض في أسعار الصادرات، مما يجعل الدولة في وضع أسوأ (أكيوز 2006 ، ص 134) .

ويمكن أن يشار أيضاً إلى تطور آخر في هذا المجال يتمثل في نظرية أسعار الظل (Shadow Pricing) ، والتي كانت فرعاً من نماذج التخطيط والبرمجة. وقد استخدمت هذه النظرية بشكل مبدئي للتدليل على كيفية أن الاعتماد على أسعار السوق، يمكن أن يفضي إلى تخصيص غير كفء للموارد . كما تم تطوير نظرية الحماية الفعالة من قبل جونسون (1965م) ، وكوردن (1966م) ، وبلاسا (1965م) ، وآخرين غيرهم، والتي وفرت إطاراً تحليلياً لحماية الصناعات المشاركة في عملية التنمية ، والنشاطات ذات القيمة المضافة العالية ، وذلك على أساس مقارن (Krueger 1997, p8) .

3- المظاهر السلبية المصاحبة لسياسة إحلال الواردات :

على هذا الأساس، بدأت الإجراءات الحمائية تأخذ مكانها في مختلف الدول النامية، وتم استخدام نظام الحماية في بعض الدول وفي بعض الصناعات كأداة سياسة رئيسية لتوفير حوافز للاستثمار والإنتاج في الإحلال محل الواردات من قبل المنشآت الخاصة[1] . وفي ظروف أخرى تم إقامة مشروعات مملوكة للدولة ، وتم القيام بالاستثمارات مباشرة

من قبل القطاع العام في الأنشطة الصناعية الجديدة ، حيث وفر نظام التجارة حماية للمشروعات المملوكة للدولة . إلاّ أن أيّا من هذه السياسات لم تتوفر على وسائل يمكن من خلالها معرفة أين تكمن الوفورات الديناميكية الكبيرة ، كما لم تكن هنالك أية تدابير لتخفيض الحماية بعد فترة أولية ، فقد كان التصور السائد محصوراً في أن الحماية هي الأساس التلقائي لقيام أي صناعة جديدة تحل محل الواردات .

أما المظهر السلبي النهائي لهذه السياسات، فقد تمثل في إسهام المستويات المرتفعة وغير المقيدة للحماية في التأثير على معدلات التضخم وسعر الصرف في الدول النامية التي تبنت هذه السياسات. فمع بدء الدول النامية تنفيذ خطط تنموية طموحة ، ارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات كبيرة تجاوزت تلك المستويات السائدة في الدول الصناعية ، فيما كان الطلب على النقد الأجنبي يرتفع بسرعة ، كاستجابة لمتطلبات التنمية ، مما أدى إلى ازدياد الدخول والتضخم المحلي . ومع ذلك فإن المشرفين على السياسة الاقتصادية في الدول النامية ، اختاروا الحفاظ على سعر الصرف الاسمي ثابتاً ، لاعتقادهم بأن ذلك من شأنه جعل السلع الرأسمالية المستوردة أرخص نسبياً ، مما يسهم في زيادة الاستثمار ، ومن ثم النمو الاقتصادي ، متجاهلين تأثير ذلك على صادرات الدولة النامية من السلع التقليدية، مما يؤدي إلى إعاقة القطاع التقليدي للمنتجات الأولية عن طريق ارتفاع أسعاره بالعملات الأجنبية (تودارو2006 ، ص ص 571 - 573) .

وقد أدى ذلك إلى حدوث خلل بين عرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في العديد من اقتصاديات الدول النامية ، وبحيث أصبح التشاؤم التصديري ذاتي التحقيق، مما دفع إلى فرض المزيد من القيود على التجارة الخارجية، كانعكاس للنمو في العجز في الصرف الأجنبي بصفة خاصة . كذلك فإن الأزمات الدورية في موازين المدفوعات ازدادت نتيجة للتقدير المبالغ فيه للقيمة الحقيقية لسعر الصرف، مما أدى إلى ازدياد المديونية الخارجية، وفشل حصيلة الصادرات في تحقيق النمو المطلوب فيها .

بالإضافة إلى الآثار السلبية التي ترتبت على سوء تطبيق سياسة إحلال الواردات في العديد من الدول النامية ،فإن التطورات التي حدثت في النظرية الاقتصادية وفي أدوات القياس الاقتصادي، فضلا عن النتائج الايجابية على النمو الاقتصادي في الدول الأكثر انفتاحا على الخارج من خلال تشجيع الصادرات في المقام الأول، أدت في مجملها إلى نقلة نوعية في التفكير انطوت على ضرورة إعادة النظر في تبني سياسة إحلال الواردات، من خلال تبيان التكاليف التي يمكن أن تترتب، لاسيما عند التشدد في تطبيقها، على الأداء الاقتصادي عموما، ومن خلال إبراز الآثار الايجابية للانفتاح على الخارج على النمو الاقتصادي .

ثالثاً: الاتجاهات الحديثة في أدبيات النمو والتجارة

مع نهاية الستينيات والسبعينيات، بدأت الأمور تأخذ منحىً معاكساً، حيث برزت إلى المقدمة إسهامات كبيرة، سعت إلى تقويض المقدمات المنطقية التي اعتمدت عليها إستراتيجية إحلال الواردات في صلب بنائها. فعلى مستوى تحليلي تركزت بعض الأبحاث حول ما إذا كانت الحقائق الخاصة بنواقص السوق في الدول النامية هي التي أجازت في الواقع فرض القيود على التجارة ، (eg; Bhagwati and Bhagwati (1969) , Johnson (1965) , V.K. Ramasmawi (1963)) ، في حين دلل آخرون على أن أدوات السياسة التجارية، مثل التعريفة والحصص، والتي تم استخدامها لتحقيق أهداف معينة تحت مسمى الحماية، لم تكن أول أفضل الأدوات التي يمكن استخدامها ولا حتى ثانيتها (Krueger 1997, p 8)

وفي هذا الإطار لم يتوقف الأمر عند توجيه الانتقادات إلى سياسة إحلال الواردات فحسب، بل توجه البحث العلمي إلى إبراز المزايا الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي على الخارج، والمنافع التي يمكن أن تعود على النمو الاقتصادي تبعاً لذلك .

1 . الانتقادات الموجهة إلى سياسة إحلال الواردات

تركز التحليل في هذا السياق على ضرورة التفريق بين إحلال الواردات كإستراتيجية تتبناها الدولة النامية ، وبين إحلال الواردات كعملية ملازمة بشكل طبيعي للنمو الاقتصادي، وذلك من منطلق أن الإنتاج المحلي يحل محل الواردات أثناء النمو ، في إطار عملية طبيعية إلى حدٍ بعيد . بمعنى أن هنالك إحلال للواردات كعملية طبيعية ، وإحلال للواردات كإستراتيجية أو كسياسة ، وهما ليسا بالضرورة نفس الشيء ، كما أن من غير الضروري أن يؤديا إلى نفس النتيجة .

ففي دراسته الرائدة "شروط التقدم الاقتصادي" أشار كولن كلارك " Colin Clark" إلى تحول الموارد مع النمو الاقتصادي من قطاع الإنتاج الأولى كالزراعة وصيد الأسماك والغابات وأحياناً التعدين ، إلى قطاع الإنتاج الثانوي المتمثل في الصناعة ، وإلى القطاع الثالث المتمثل في الخدمات ، كنتيجة لقانون انجل "Engel Law"[2] . إلا أن ملاحظة ما يحدث مع النمو شيء ، وتقرير النمو عن طريق بناء قطاع صناعي شيء آخر ، ذلك أن مسار النمو قد يؤدي من خلال زيادة الكفاءة في القطاع الزراعي إلى إنشاء وتنمية قطاع صناعي نتيجة زيادة الدخول المتولدة في القطاع الأولي ، غير أن استثمار الموارد في قطاع الصناعة كسياسة يتم التخطيط لها قد لا يؤدي حسب رأي "كلارك" إلى إحداث النمو الاقتصادي . وبكلمات أخرى تشدد دراسة "كلارك" ، على أن إحلال الواردات كما تم ملاحظته تاريخياً ، غير جائز كسياسات تطبيقية لإحلال الواردات ، والتي من شأنها أن تفضي إلى إنتاج المنتجات

غير الضرورية بتكاليف مرتفعة جداً (Kindleberger 1973,pp 85 -86) وفي هذا السياق بدأت الأبحاث في إبراز الأوجه السلبية لسياسات الحماية، بالنظر إلى الطرق والأساليب التي يتم إتباعها لتحقيق هذه السياسات، مع التركيز على نقائص وعيوب نظام الحماية عندما تم تطبيقه في معظم الدول النامية .

وباستخدام معيار جديد للانفتاح، يمثل مؤشراً مركباً للتجارة، وسعر الصرف، وبقية السياسات الأخرى، تتسم كل منها بآثار مختلفة على النمو، فقد استنتج (Sachs and Warner, 1995) وجود دليل قوي على أن سياسات الحماية التجارية، تحد من النمو الاقتصادي بصفة عامة. وفي هذا المجال تمت الإشارة إلى نمو الأنشطة الريعية عن طريق ما يسمى بالتماس الريع (Rent-Seeking) ، حيث أدى نظام الحماية إلى استخدام الموارد للحصول على تراخيص استيراد مرتفعة القيمة (Krueger 1997) .

وقد تمثلت النتيجة النهائية التي خرجت بها هذه الأبحاث في نمو مصالح مكتسبة ، نتيجة لتبني هذه السياسة كما يوضح Bhagwati and T.N.Sirinivasaan (1980) ، حيث ووجهت المحاولات التي استهدفت إحداث إصلاحات في السياسات بمعارضة شديدة من قبل الذين أداروا تلك السياسات ، إلى جانب المستفيدين منها . وقد نشأ عن ذلك نظريات مثل Theory of Overinvoicing and Underinvoicing عند (Bhagwati 1974) ، ونظرية التهرب (Smuggling) عند (1981) Mark Pitt و (Munir A.Shikh 1974) ، والتي كان تركيزها منصباً بشكل رئيسي كذلك على عيوب ونقائص نظام الحماية ، عندما تم تطبيقه في العديد من الدول النامية (Krueger 1997, pp 8-9).

ومن جانبها كذلك، بدأت الدراسات العملية في توثيق هذه المشكلات، مدعومة بالتطور الذي حدث في أدوات القياس، وذلك باستخدام مفاهيم تتعلق بالمعدلات الفعالة للحماية وتكاليف الموارد المحلية. وفي هذا الإطار اكتشف الباحثون حول الاقتصاد الباكستاني ، وجود قيمة مضافة سالبة في بعض الحالات ، حيث اقترحوا في هذا الصدد أن من الأرخص والأجدى القيام بالدفع للعمال مع بقائهم في بيوتهم ، والقيام باستيراد المنتج النهائي (Krueger 1997, p 9) .

وقد طورت منظمة التعاون والتطوير الاقتصادي (OECD) ، العديد من الدراسات العملية في هذا الإطار عن الدول النامية ، حيث توفرت عن النتائج الصادرة عنها تقديرات تتعلق بالمعدلات الفعالة للحماية في عدد من الدول النامية . وقد أوضحت هذه الدراسات ارتفاع مستويات الحماية بالإضافة إلى انعدام التمييز ، وهو ما استنتجت منه مدى فشل سياسة إحلال الواردات في تحقيق الأهداف المتوخاة منها (انظر: Little et al, 1970). إضافة إلى ذلك ، فإن دراسات أخرى تركزت في أبحاث Bhagwati (1978) و(1978) Krueger، قدمت بدورها براهين عملية إضافية حول الهدر الاقتصادي، وانعدام الرشد في أنظمة

وسياسات التجارة الموجهة إلى الداخل (Krueger 1997, p 9) .

وفي نفس الوقت الذي كانت تتراكم فيه الأدلة حول ارتفاع التكاليف الناجمة عن سياسة إحلال الواردات ، فإن تطورات مهمة أخرى بدأت في الظهور على صعيد النمو الاقتصادي في بعض الدول النامية ، حيث بدأت العديد من اقتصادات دول شرق آسيا في تحقيق معدلات نمو سريعة ، بإتباع سياسات تتناقض مع السياسات القائمة على إحلال الواردات . فقد وفر نجاح الصادرات في قيادة التنمية في دول مثل تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة وهونج كونج ، حافزاً لمزيد من الجدل من قبل منظري النماذج النيوكلاسيكية، خاصة في دوائر البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي ، حول أن تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية ، قابل للإنجاز بطريقة أفضل وأسرع ، فيما لو تم السماح لقوى السوق والمشروع الخاص بالعمل بحرية ، مع تقليل تدخل الدولة في الاقتصاد .

2- سياسة تشجيع الصادرات

تأكد نجاح الدول التي اعتمدت سياسة تشجيع الصادرات في الثمانينيات خاصة، عندما بدت الفروق في معدلات النمو الاقتصادي وفي مستويات المعيشة، واضحة وجليّة بينها وبين الكثير من الدول النامية الأخرى. فبعد الفورة النفطية الثانية في عام 1979م ، والكساد العالمي الواسع في الفترة 1980 – 1982م ، وما صاحب ذلك من أزمة في المديونية الدولية ، فإن دول شرق آسيا استمرت في تحقيق معدلات عالية من النمو ، فيما كانت الدول ذات المديونية الثقيلة غير قادرة على خدمة ديونها، ومتضررة بشكل كبير مما يحدث من تطورات في الاقتصاد العالمي[3].

وقد أسهم البحث العلمي في تلك الآونة في محاولة لفهم وتحليل الأثر الناجم عن أزمة الدين على الدول النامية ، حيث تبيّن أن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتباين بفروق كبيرة فيما بين المجموعتين من الدول ، إلاّ أن الاختلاف الكبير تمثل في نسب الدين إلى الصادرات ، حيث كانت دول شرق آسيا قادرة على سداد خدمة ديونها واستئناف نموها الاقتصادي ، بسبب المرونة الأكبر في اقتصاداتها ، في حين عجزت الدول النامية الأخرى عن تحقيق ذلك . وفي نفس الإطار أشارت الدراسات ((Gundlach 1999; eg) إلى أن معدلات النمو في الدول النامية المتجهة إلى الداخل في سياساتها التنموية ، لم تزدد حتى قبل أزمة الديّن ، بغض النظر عن الزيادات الكبيرة في معدلات الادخار لديها .

هذا وعلى الرغم من الجدل المتعلق بالعوامل التي أسهمت في نجاح دول شرق آسيا[4] ، فإن تجربة هذه الدول قد حفّزت العديد من الدراسات لمحاولة تعريف العناصر الديناميكية في التصدير، والتي تختفي في حال توجه الإنتاج للسوق المحلي فقط . فاقتصاد الدولة النامية وعن طريق التشديد على الإنتاج بغرض التصدير، يكون قادراً على امتلاك ميزة السوق الواسعة ، الأمر الذي يمكنه من

الاستخدام الأكفأ لكل من عنصر العمل وعنصر رأس المال في العملية الإنتاجية . ويبرر هذا بدوره تطبيق التكنولوجيا الحديثة، ويسمح لوفورات الحجم الداخلية والخارجية بالظهور. وفي نفس الوقت يمكن الاستفادة في الصناعة من التحولات التكنولوجية ، والمنافع الخارجية ، الناجمة عن قطاع التصدير . كما أن التركيز على التصنيع للتصدير بوجود أسواق واسعة، وكفاءة عالية، ونمو سريع ، سوف يسرع أيضاً من عملية التكوين الرأسمالي ، سواء تلك التي تتولد محلياً، أو التي يتم جذبها من الخارج (Walter 1975 , p 521) .

ويضيف البعض إلى ذلك مزايا غير سوقية، بالنسبة للدخول في الإنتاج من أجل التصدير، والصناعي منه على وجه الخصوص ، من ضمنها أن التجارة الخارجية عبارة عن مركبة لنقل المعرفة التكنولوجية ، والمعرفة العامة ، والمهارات الإدارية ، فضلاً عن أنها توفر الآلية المناسبة لحركة رؤوس الأموال (Walter 1975 , p 471) .

ووفقاً لهذا الرأي فإن الاقتصاد الذي يعتمد على التوسع السريع في الصناعات الموجهة للتصدير ، وفق ما يتمتع به من ميزات نسبية ، يمكنه الاستفادة من مكاسب التجارة ومكاسب النمو في نفس الوقت ، دون اللجوء إلى التضحية بالتجارة في سبيل إحداث النمو الاقتصادي ، كما تؤكد على ذلك الأدبيات المتعلقة بالحماية وتقييد التجارة الخارجية .

ومن جانبها فإن بعض النماذج ، أكدت أيضاً على الربط بين تنوع الصادرات وعملية التنمية الاقتصادية (Dollar(1986) ، Krugman(1979) Segerstromet (1990) ،Grossman and Helpman (1991)).

وفي هذا الإطار نشطت إستراتيجية تشجيع الصادرات ، التي تنطلق من نموذج التنمية الموجهة إلى الخارج ، من خلال التأكيد على كفاءة ومنافع النمو الاقتصادي عن طريق التجارة الخارجية ، وبالتشديد على أهمية إحلال السوق العالمية الكبيرة ، محل السوق المحلي الضيق ، وبالنظر إلى الآثار السلبية على الأسعار والتكاليف ، الناجمة عن الحماية ،حيث يشير المدافعون عن هذه الإستراتيجية إلى النجاح الكبير الذي حققته اقتصاديات شرق آسيا ذات التوجه التصديري ، في كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونج كونج(Todaro 1989,p 428) .

فعلى مستوى تحليلي، وفي حال انخفاض مستوى استخدام الموارد المتاحة، فان التجارة الدولية تتيح للاقتصاد النامي إمكانية إيجاد منفذ للفائض " Vent for Surplus"، حيث يستطيع عن طريق تشغيل كافة الموارد المتاحة ، إنتاج فائض يبادل به السلع المستوردة التي لا يستطيع إنتاجها محلياً ، أو تلك السلع التي يوجد عليها طلب لم يتم إشباعه بالكامل (ايلكان 1983، ص 65) .

وتستند فرضية التجارة كمنفذ للفائض إلى افتراض مؤداه أن انخفاض مستوى استخدام الموارد البشرية "Underutilization" ، نتيجة البطالة

الواسعة النطاق في الدول النامية ، يخلق الفرصة المناسبة للتوسع في الطاقة الإنتاجية ، والناتج القومي الإجمالي ، بقليل من التكاليف الحقيقية الإضافية ، أو حتى بدونها ، وذلك عن طريق الإنتاج الموجه للتصدير من المنتجات غير المطلوبة محلياً . وترجع جذور هذه النظرية في صياغتها الأولى إلى آدم سميث، إلا أنه تم تطويرها في الفترة الأخيرة في نطاق الدول النامية ، من قبل الاقتصادي البورمي هلا مينيت "Hla Myint" (Todaro 1989, pp 386 - 387) .

وبكلمات أخرى ، إذا كانت موارد الدولة غير مستخدمة بشكل تام ، فإن التجارة الدولية تتيح لها إمكانية إيجاد منفذ للفائض ، إذ أن الدولة وبتجاوزها لحدود إمكانات إنتاجها ، تستطيع أن تنتج فائضاً تبادل به السلع المستوردة التي لا تستطيع إنتاجها في الداخل ، أو التي يوجد عليها طلب لم يتم إشباعه ، الأمر الذي يعتبر بمثابة مكسب ساكن من مكاسب التجارة الدولية. فالتوسع في تصدير المنتجات الزراعية لاسيما في جنوب شرق آسيا وأوغندا وغرب أفريقيا، لم يتحقق عن طريق إعادة التخصيص لموارد اقتصادية معينة مستخدمة بشكل كامل ، من القطاع الداخلي إلى قطاع التصدير ، بقدر ما حصل عن طريق الانتفاع بصورة أشمل بالأرض والعمل في اقتصاد الكفاف ، مع تهيئة الإنتاج الإضافي للتصدير (ايلكان 1983، ص 64) .

ووفقاً لهذه النظرية ، فإن فتح الأسواق العالمية ، أمام منتجات المجتمعات الزراعية في الدول النامية ، لا يولد فرصاً من أجل إعادة تخصيص الموارد المستخدمة ، كما في النماذج الكلاسيكية فحسب ، ولكن يمكن بالأحرى من استخدام الأراضي والعمالة المستخدمة دون الاستخدام الكامل ،وذلك للحصول على إنتاج أكبر للتصدير إلى الأسواق الخارجية.

ويتم التركيز في هذا الإطار ، على أن الاقتصاد الذي يعتمد التوسع السريع في صناعات التصدير ، عبر خطوط الميزة النسبية ، يمكنه فعلياً أن يؤمن لنفسه المكاسب من التجارة " Gains from Trade" ، والمكاسب من النمو " Gains from Growth" . وهذا لا يحتاج كما تشير إلى ذلك فكرة تقييد التجارة ، إلى ضرورة التضحية بالتجارة في سبيل إحداث النمو الاقتصادي .

3. مزيد من تحرير التجارة لتحقيق مزيد من النمو

فيما تم في الخمسينيات والستينيات رفض الأفكار النيوكلاسيكية بخصوص الانفتاح على التجارة الدولية، من منظور أنها مكاسب ساكنة، وبشكل ينطوي على إغفال المكاسب الديناميكية للتجارة ، فقد تحقق في التسعينيات اتفاق واسع على أن المنافع من وراء تحرير التجارة هي منافع ديناميكية في طبيعتها .

والملاحظ بصفة عامة ، أن معظم النماذج الحديثة حول النمو والتجارة ، تنطلق من محاولة إيجاد أدلة وبراهين عملية ، على الأضرار المترتبة عن

سياسة إحلال الواردات ، ومبدأ الصناعة الناشئة ، وبالتالي تبرير الأفكار والدعوات القائلة بأن الانفتاح على الخارج، يفضي إلى مزيد من النمو الاقتصادي .

ويتم ذلك بشكل عملي ، من خلال التدليل على المكاسب الديناميكية ، التي يمكن أن تعود على الدولة ، التي تعمل على إزالة القيود المفروضة على التجارة الخارجية ، حيث استفادت معظم الدراسات الحديثة بهذا الخصوص ، من التطور الذي حدث في أدوات التحليل والقياس خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حيث أصبح الانفتاح على الخارج ركناً أساسياً في الكثير من النظريات الحديثة والدراسات العملية حول التجارة والنمو ، وذلك على الرغم من المشاكل العميقة ، المرتبطة بالاتفاق حول مقاييس محددة للانفتاح ، والمتصلة بتحديد اتجاه السببية في التأثير بين الانفتاح والنمو، مع أن العديد من هذه الدراسات تؤكد وبقوة على أن الانفتاح عنصر مهم في تفسير المسار الذي يسلكه النمو الاقتصادي (Berg & Krueger 2003) .

وفي هذا الإطار ، بدأت منذ السبعينيات العديد من النماذج المتطورة في الظهور ، والتي تتميز بأنها تشتمل على ثلاثة عناصر إنتاجية هي الأرض والعمل ورأس المال ، (وليس على عنصرين إنتاجيين فقط ، كما في نظرية الميزات النسبية) ، يتم تخصيصها فيما بين القطاعات الإنتاجية المختلفة ، وبحيث يمكن لكل منها إنتاج العديد من مختلف السلع . وكما دللت هذه النماذج ، فإن الميزة النسبية تكمن فيما بين الزراعة والصناعة ، وليس في أيّ منهما فقط . ويعني ذلك أن الدول ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة ، تتمتع بميزة نسبية في الإنتاج الزراعي كثيف العمل ، وفي السلع الصناعية التي يتطلب إنتاجها كثافة في العمالة غير المدربة . وفي نفس الوقت تستحوذ الدول التي تتسم بنسب مرتفعة من الأرض إلى العمل ، على ميزة نسبية في إنتاج السلع الزراعية ، التي يتطلب إنتاجها استخدام معدلات مرتفعة من الأرض ، بالقياس إلى عنصر العمل ، فيما تكمن الميزة النسبية لهذه الدول صناعياً ، في إنتاج السلع التي يحتاج إنتاجها إلى معدلات أعلى من رأس المال إلى العمالة غير المدربة .

بصفة عامة ترى الدراسات المتصلة بعلاقة التجارة الخارجية مع النمو الاقتصادي ، أن التحرك باتجاه مزيد من الانفتاح يؤدي إلى زيادة معدل النمو في المدى القصير ، بسبب المكاسب الناجمة عن إعادة تخصيص الموارد في الاقتصاد ، والتي لابد أن تتضمن علاقة موجبة بين التغيرات في الانفتاح على الخارج ، وبين النمو في الناتج المحلي الإجمالي ، فضلاً عن أن الأدب الاقتصادي الحديث أسهب في تعريف عدد من السبل التي يمكن للانفتاح من خلالها أن يؤثر على النمو في المدى الطويل Harrison and Hanson) (1999, pp 127-132 مثل (أ) زيادة كفاءة الاستثمارات (ب)ارتفاع معدل العائد الحقيقي على رأس المال في الدول ذات الوفرة النسبية في العمالة غير الماهرة (ج) القدرة على التوسع في الإنتاج عند عوائد ثابتة للحجم لفترة زمنية طويلة عبر

إمكانية الوصول إلى أسواق خارجية أكبر (د) ارتفاع معدل الادخار المحلي و/أو زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر (هـ) آثار نمو داخلي محتملة تنشأ نتيجة النمو الأسرع الذي يتحقق في المدى القصير كاستجابة للانفتاح على التجارة الخارجية (و) إجبار الحكومات على إدخال ومباشرة إصلاحات في السياسات الأخرى الداعمة للنمو (ز) نقصان أنشطة التماس الريع Rent Seeking الناتجة عن فرض القيود على التجارة (ح) توفر البيئة الداعمة لأنشطة الابتكار والتنظيم والتي تنشأ بسبب المنافسة والقدرة على الوصول إلى أسواق أكبر (ط) وأخيرا الانفتاح على الأفكار والابتكار (Berg & Krueger 2003, p 6) وفي هذا الإطار يلاحظ أن نماذج النمو الديناميكية الحديثة أبرزت قدرة أكبر للتجارة في التأثير على النمو الاقتصادي ، وذلك من منظور أن المزيد من الانفتاح على التجارة الخارجية، يمكّن من الوصول إلى المدخلات التي يتم استيرادها ، والتي تشتمل على التكنولوجيات الحديثة ، إضافة إلى أنه يزيد من حجم السوق الذي يتضمن بدوره زيادةً في العائد على الابتكار ، كما يمكن للمزيد من الانفتاح توجيه الموارد المحلية مباشرةً باتجاه البحث العلمي لتطوير الإنتاج وزيادته .

وفي سياق متصل، وفي حين يعتبر البعض أن التغير التكنولوجي دالة موجبة في كل من درجة انفتاح الدولة على الخارج ، وفي الفجوة بين المستوى التكنولوجي للدولة وبين بقية العالم، حيث من الطبيعي أن تقترب الدول التي توفر فرصاً أكبر لاستيعاب الأفكار الجديدة، بشكل أكثر من المستويات العالمية حسب Edwards(1998) ، فان البعض الآخر يرى من خلال تحليل النماذج الحديثة للنمو ، وجود علاقة موجبة بين درجة الانفتاح على التجارة ونمو الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، باعتبارها العنصر الأساسي لأي نمو اقتصادي مستدام (Coe and Helpman 1995) .

وفي هذا الاتجاه استنتجت دراسة Berg and Krueger (2003) عن عينة مقطعية من الدول ، أن الانفتاح على التجارة الخارجية يسهم بشكل كبير في النمو الاقتصادي ، حيث توصلت في هذا الإطار إلى أن المزيد من الدخول في التجارة بالنسبة للدول الفقيرة سوف يؤدي إلى تقليل الفقر في هذه الدول ، وذلك من منظور أن الانفتاح على الخارج يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي .

وبناءً على (Grossman and Helpman 1991) وفي إطار الجدل حول تفسير الفروقات الكلية لعناصر الإنتاج ، من خلال التوسع في عدد المدخلات ، فإن الدول التي تنفتح على التجارة الدولية ، يمكنها أن تتعلم بسرعة أكبر كيفية إنتاج هذه المدخلات الجديدة ، أو استيرادها ، ذلك أن الانفتاح سوف يرتبط بشكل موجب مع إنتاجية عناصر الإنتاج الكلية .

وفي نفس الدراسة ، ومع التركيز على أهمية الانفتاح لزيادة الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج، فقد استنتج Grossman & Helpman (1991) أن

الحماية (المؤقتة) يمكنها أن تسمح للاقتصاد المتأخر في التنمية التكنولوجية ، من أن يتحصل على المزيد من الوفورات قياساً إلى ما يتم الحصول عليه عن طريق التخصص في إنتاج السلع التقليدية ، وما ينجم عن ذلك من انخفاض للنمو في المدى الطويل .

لقد شددت العديد من النماذج الحديثة، على أهمية الانفتاح الاقتصادي لإحداث النمو، إذ كلما كانت أنظمة التجارة مفتوحة بدرجة أكبر ، فإن ذلك يسمح للدول بالتخصص في إنتاج مجموعة من المدخلات الوسيطة ، التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها ، حيث يتوفر عدد أكبر من المدخلات في ظل حرية التجارة ، وعند مستويات تكاليف أكثر انخفاضاً ، مما يؤدي إلى تحقيق معدلات أعلى من النمو .

ومن زاوية مغايرة، ولكن مع التأكيد أيضا على الدور الذي يلعبه تحرير التجارة في التقدم التكنولوجي، فإن بعض النماذج الحديثة تستند إلى أن الدرجة المرتفعة من الانفتاح، تسمح للدول الصغيرة باستيعاب التكنولوجيات التي يتم تطويرها في الدول المتقدمة بمعدل أسرع ، ومن ثم تنمو بشكل متوازن ، وبسرعة أكبر مما لو كانت عند درجة أقل من الانفتاح (Edwards 1992) .

وفي نفس السياق، ومن منظور الدور الذي يلعبه التغير التكنولوجي في النمو الاقتصادي، فإن التطورات الحديثة في نظريات التغير التكنولوجي - وبشكل خاص نماذج (Romer 1990) و(Aghion and Howitt 1992) - أسهمت في تطوير تحليلات جديدة حول العلاقة بين التجارة والنمو ، والتغير التكنولوجي ، في الاقتصادات المفتوحة على الخارج (Grossman and Helpman, 1991) . وقد استهدفت هذه النماذج تحليل الكيفية التي تؤثر بها التجارة في كل من السلع الوسيطة والسلع النهائية ، على النمو في المدى الطويل، حيث تنتشر التكنولوجيا في هذا الإطار باعتبارها مدمجة في المدخلات الوسيطة . فإذا ما أدى الإنفاق على الأبحاث والتطوير (R&D) ، إلى خلق سلع وسيطة جديدة مختلفة ، أو أفضل مما هو متوفر مسبقاً ، وإذا ما تم تصدير هذه السلع إلى اقتصادات أخرى ، فإن الإنتاجية في الدولة المستوردة لهذه السلع سوف تزداد من خلال مجهودات البحث العلمي والتطوير لدى شركائها التجاريين .

ويعد الإطار المقدم من قبل هذه النماذج ، ملائماً تماماً للدراسات العملية ، المتعلقة بالكيفية التي تحدد بها أنماط التجارة ، كلاً من التدفقات التكنولوجية التي من شأنها أن تحدث نمواً في الإنتاجية ، وماهية الأثر الناجم عن استيراد أنواع جديدة أو متطورة من المدخلات الوسيطة .

ووفقاً لهذه النماذج ، يؤدي توظيف مجموعة أوسع من المدخلات الوسيطة في عمليات الإنتاج إلى زيادة نمو الإنتاجية أولاً ، فيما يترتب عن المدى الذي تنجح فيه الدولة المستوردة في عدم دفع الثمن كاملاً ، عن هذه الزيادة في تنويع المدخلات الوسيطة، إلى مكاسب في

صورة وفورات خارجية ، أو أثراً انتشاري الطابع . وثانياً قد يسهل استيراد المدخلات المتخصصة عمليات التعلم حول المنتج ، مما يخلق الحافز لمحاكاة أو ابتكار منتج منافس .

وفي هذا الإطار ، أشارت دراسة Keller (2000) التي شملت ثمانٍ من دول المجموعة الأوروبية عن الفترة (1970 – 1991م) ، إلى أن أنماط واردات الدولة من السلع الوسيطة، تؤثر في مستوى الإنتاجية فيها ، لأن الدولة التي تقوم باستيراد مثل هذه السلع من الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا ، تتمكن من الحصول على مزيد من التكنولوجيا ، مقارنة مع الدولة التي تستوردها من الدول التابعة في هذا المجال .

وقد توصلت الدراسة بهذا الصدد ، إلى ثلاثة استنتاجات أولها ، أن الدول الثماني التي تشتمل عليها العينة ، تستفيد من البحث والتطوير المحليين ، بشكل أكبر من البحث والتطوير لدى الدول الأجنبية . وثانيها ، وتحت اشتراط الانتشار التكنولوجي من البحث والتطوير المحليين ، فإن هيكل الواردات في أيّ دولة ، يكون مهماً فقط ، إذا كان متحيزاً بالكامل ، أو بعيداً تماماً عن الدول الرائدة في مجال التكنولوجيا . أما ثالث هذه الاستنتاجات ، فيتمثل في أن الفروقات في التدفقات الداخلية للتكنولوجيا ، والمرتبطة بأنماط الواردات ، تفسِّر نحو 20% من التغيرات الكلية في نمو الإنتاجية .

ولكن ماذا تعني هذه الاستنتاجات بالنسبة للدول النامية ؟ . إن غالبية الدول النامية تنفق جزءاً يسيراً من إنفاقها الكلي على التكنولوجيا ، في صورة إنفاق على البحث العلمي والتطوير، وهو الأمر الذي يرجح احتمال أن يكون إسهام المصادر الأجنبية في مجال التكنولوجيا في الدول النامية، أكبر من إسهام المصادر المحلية في العديد منها (Keller 2000) .

ويدلل ذلك على أن الواردات من المدخلات الوسيطة ، تسهم في انتشار التكنولوجيا عالمياً ، ومن ثم تعتبر آلية يتم بواسطتها نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية . فإذا ما بقيت الأشياء الأخرى على حالها – تستنتج الدراسة – فإن حصة أعلى للتجارة ، من شأنها أن تشجع على قيام هذه العملية .

وليس هذا فحسب ، بل إن الإنتاجية ، قد تسجل مستويات أكثر انخفاضاً ، إذا قامت الدولة ، بإحداث تخفيضات كبيرة في حصص الواردات من الدول المتقدمة ، كما أن الأثر على الإنتاجية ، والناجم عن التغير في هيكل الواردات ، سوف يزداد على الأرجح ، عندما تنتقل أنماط التجارة الخارجية للدولة النامية ، فيما بين القادة والتابعين في مجال التكنولوجيا .

وعلى الرغم من وجود كمية كبيرة من الدراسات التطبيقية التي انصبت على العلاقة بين الانفتاح على التجارة الخارجية والنمو (1993) Edwards ، Harrison(1996)، Rodriguez and Rodrik (1999) . و مع أن العديد من هذه الدراسات قد استنتجت وجود علاقة موجبة بين التجارة والدخل ، إلاّ أن هذه العلاقة لم تكن قوية على وجه العموم ،

فضلا عن أن دراسات أخرى توصلت من جانبها إلى أن للتجارة أثر كبير على مستوى الدخل ، غير أن الأثر على النمو في الدخل قد اتسم بالضآلة والضعف (Bruner 2003).

رابعاً: الدلالات والمضامين

رغم الاختلافات العميقة ، في المواقف الاجتماعية ، والمنطلقات الفكرية ، لكافة الكتّاب الاقتصاديين الذين تناولوا بالدراسة والتحليل ، علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي ، إلاّ أن هنالك شبه إجماع ، لاسيما في الوقت الراهن ، على أهمية الانفتاح على التجارة الخارجية والاقتصاد الدولي ، لتحقيق النمو الاقتصادي، وضمان استمراريته .

ومع ذلك فقد تباينت الرؤى والأفكار ، حول طبيعة ومدى الدور الذي يمكن أن تلعبه التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ، مما أفرز تعدداً في اتجاهات البحث العلمي ، وتفاوتاً في السياسات المقترحة ، بل وتقلباً فيها من النقيض إلى النقيض ، عبر نصف قرن من الزمان، برزت فيه معطيات جديدة على الساحة السياسية والاقتصادية الدولية.

لقد تنامت الدعوات في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لإتباع سياسات من شأنها تقييد التجارة الخارجية ، وتحديداً في جانب الواردات ، عبر ما يعرف بسياسات إحلال الواردات ، واستناداً إلى مبدأ الصناعة الناشئة ، إذ ترتب عن إسهامات البحث العلمي في حينه ، والمقدمات التي استند إليها ، خاصة ما يتعلق منها بانهيار شروط التبادل الدولي في غير صالح المنتجات التي تصدرها الدول النامية ، والتي يغلب عليها الطابع الأولي ، أن ازدهرت الدعوة إلى حماية الصناعة الوطنية ، إلى أن تتوفر لها الميزة التنافسية والقدرة ، التي تمكنها من ارتياد السوق العالمية ، عندما تتوفر لها الوفورات الداخلية والخارجية ، اللازمة لتحقق ذلك .

إلاّ أن ما ترتب عن سوء تطبيق سياسة إحلال الواردات – ضمن عوامل محلية وأخرى خارجية- من آثار سلبية على النمو الاقتصادي في معظم الدول النامية ، فضلاً عن النمو الاقتصادي السريع الذي حققته الدول التي اتبعت سياسات أكثر انفتاحاً على الاقتصاد العالمي، عبر سياسة تشجيع الصادرات – ضمن حزمة من السياسات الأخرى - أوعزت بضرورة إعادة النظر ، سواء في طبيعة ومدى دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي ، وتحقيق التغيير الهيكلي المطلوب في اقتصادات الدول النامية ، أو في السياسات التي يتم اقتراحها لتحقيق ذلك .

وفي هذا الإطار نشطت الدعوة إلى تحرير التجارة كشرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ، حيث ارتبطت الدعوة إلى ذلك ببعد أيديولوجي،يتضمن الحث على تقليص دور الحكومة في الاقتصاد ، وإعطاء دور أكبر للمشروع الخاص والمبادرة الفردية ، في إطار اقتصاد السوق، على أن تتخصص الدولة على المستوى العالمي في إنتاج السلع التي تتوفر على ميزة نسبية في إنتاجها بما

يعزز قدرتها التنافسية ، وأن تترك لآلية الأسعار تحقيق ذلك، عبر تحويل الموارد من الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية المنخفضة، إلى الأنشطة التي تتمتع بمعدلات مرتفعة من الإنتاجية.

وهكذا يمكن القول أن دورة كاملة قد حدثت في الخمسين سنة الأخيرة، في الموقف من دور التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي. وعلى الرغم من أن أدبيات الاقتصاد خصوصا ما انطوت عليه من دراسات عملية في السنوات الأخيرة قد برهنت إلى جانب تطوير الإطار النظري المتماسك الذي تستند إليه، على وجود أدلة مادية تعزز الدعوة إلى تحرير التجارة بهدف دعم النمو الاقتصادي، إلا أن واقع التنمية في الكثير من الدول النامية التي انفتحت على التجارة الدولية لا يعكس والى حد كبير وجهة النظر المتفائلة هذه. فصادرات الدول النامية تخضع عادة لأسواق تعمل في إطار درجة عالية من عدم الاستقرار، حيث تتركز معظم صادرات هذه الدول في سلع أولية ترتفع أسعارها وتنخفض في الأسواق العالمية ، في حين تتسم وارداتها من السلع المصنعة بدرجة عالية من الاستقرار النسبي ، وهو الأمر الذي تعبر عنه التقلبات التي تحدث في شروط التبادل الدولي في غير صالح المنتجات التي تصدرها الدول النامية ، مما ينعكس سلبا على نموها الاقتصادي بفعل قوى مؤثرة في السوق العالمية للسلع الأولية ، وخارجة عن سيطرة هذه الدول .

إن الصدمات الخارجية وبشكل أخص الصدمات في معدلات التبادل الدولي تمثل من جانبها محددا مهما للتقلبات في معدلات النمو الاقتصادي في الدول النامية . وإذا كان من الممكن تفسير الفروق في معدلات النمو الاقتصادي فيما بين هذه الدول في ضوء الاختلاف في السياسات، فان من الممكن تفسيرها أيضا بالنظر إلى الاختلافات في متغيرات الصدمة مثل شروط التبادل الدولي والتحويلات الخارجية ومدى تفاقم أزمة الدين وغيرها ، وهو ما يبين أن معظم التباين في معدلات النمو فيما بين هذه الدول يمكن تفسيره بشكل غير مباشر من خلال المرونة في استيعاب الصدمات، فضلا عن أن هذه الصدمات – وهو الأهم – تؤثر بشكل غير مباشر في النمو الاقتصادي في الدول النامية عن طريق تغيير متغيرات السياسة ، وهو الأمر الذي يرتبط بسياسات الإنفاق على التنمية خصوصا في الدول النامية التي تعتمد على حصيلة الصادرات لتمويل الاستثمارات اللازمة للتنمية الاقتصادية .

ويوضح ذلك أن ما هو أهم في سياق هذا الجدل القائم إنما يتلخص في ثلاث نقاط رئيسية ، أولاها طبيعة قطاع التصدير الذي تعتمد عليه الدولة النامية كمحرك للنمو الاقتصادي، وثانيتها علاقة التكامل الرأسية والأفقية بين هذا القطاع وبقية قطاعات الاقتصاد القومي ، وثالثتها مدى قدرة الدولة النامية على الاستفادة من آثار الانتشار التكنولوجي على معدلات الإنتاجية فيها ، عبر وارداتها من السلع الرأسمالية و المدخلات الوسيطة .

الهوامش:

1. على سبيل المثال نص قانون النظائر (Law of Similars) في البرازيل ، على أن المنشآت المستوردة للسلع المماثلة لما هو متوفر من الإنتاج المحلي ، سوف تفقد الامتيازات الحكومية ، والتي لا تتضمن الحصول على التسهيلات الائتمانية والإعفاءات الضريبية فحسب ، ولكنها تشمل أيضاً أحقية الدخول في المناقصات على العقود التي تمنحها الحكومة ، فضلاً عن تنويعة أخرى من الحقوق القيمة . انظر:

- Krueger, Anne O. (1997), "***Trade Policy and Economic Development: How We Learn?***", The American Economic Review, Vol. 87, No.1, March, p 5.

2. ينص قانون انجل على أن الطلب على الغذاء ينمو مع نمو الدخل ولكن بنسبة أقل من نسبة النمو في الدخل . ولهذا القانون أهمية شديدة في النمو الاقتصادي ، من منظور مرونات الطلب الدخلية ، إذ أن نمو الدخل يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات القطاع الصناعي والخدمي بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل ، الأمر الذي ينعكس في صورة تحول للموارد من القطاع الأولى إلى هذين القطاعين نتيجة ازدياد الطلب على منتجاتهما ، ومن ثم توفر فرص استثمارية أكثر ربحية فيهما . أنظر بالخصوص:

- Kindleberger, Charles, P. (1973), ***International Economics***; 5th Edition , Irwin , Inc, Illinois, pp 77-78.

3. فيما بين عامي 1960 و 1995م كان متوسط معدلات النمو السنوي يتراوح بين 5% في السنة لعدد من الاقتصادات الآسيوية وبين أقل من 2% لعدد من اقتصادات أمريكا اللاتينية ،ناهيك بمعدلات النمو السالبة التي سجلتها بعض الاقتصادات الأفريقية. وتعني هذه الفروقات الكبيرة أن معدلا للنمو عند 5% يضاعف الناتج المحلي الإجمالي خلال 12 سنة ، في حين تتطلب مضاعفة الناتج القومي الإجمالي نحو 35 سنة إذا كان معدل النمو السنوي يقل عن 2% . أنظر بالخصوص :

- Gundlach, Erich. (1999), ***" The Economic Growth of Nations in the Twentieth Century"***, Economics,Vol.60, pp 7-30.

4. رغم الدور المهم الذي لعبته التجارة الخارجية في نمو دول جنوب شرق آسيا ، إلا أن البعض يؤكد على أن التقدم الذي حصل في هذه الدول ، كان في جانب كبير منه ، ناجماً عن الدور النشط للحكومة في تشجيع الصادرات ، وذلك في بيئة اقتصادية لم يتم فيها تحرير الواردات بالكامل ، بالإضافة إلى سعي الحكومات في هذه الدول باستمرار لتحقيق التوازن على المستوي الاقتصادي الكلي ، والتوازن المالي على وجه التحديد . انظر بالخصوص :

- Edwards, Sebastian. (1993), ***"Openness, Trade, Liberalization, and Growth in Developing Countries***", The Journal of Economic Literature, Vol. XXXI, September ., pp 1359– 1360 .

المراجع :

أولاً : المراجع العربية

1. أحمد ، عبد الرحمن يسري (2001) ، ***الاقتصاديات الدولية*** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

2. أكيوز ، يلماظ (2006)، **الدول النامية والتجارة العالمية ، الأداء والآفاق المستقبلية** ، ت : السيد أحمد عبد الخالق ، دار المريخ ، الرياض .

3. ايلكان ، والتر (1983) ، ***مقدمة في التنمية الاقتصادية*** ، ت : محمد عزيز ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي .

4. تودارو، ميشيل (2006) ،**التنمية الاقتصادية**، ت: محمود حسن حسني و محمود حامد محمود ، دار المريخ ، الرياض .

ثانياً : المراجع الأجنبية

1. Berg, Andrew and Anne Krueger **(2003)**, "***Trade,Growth,and Poverty : A Selective Survey"***, IMF Working Paper ,WP/03/30.

2. Brunner, Allan **(2003)**,"***The Long Run Effects of Trade on Income and Income Growth"***-IMF Working Paper, WP/03/3.

3. C0e, D and Helpman **(1995)**, ***" International R&D Spillovers "***, European Economic Review ,No.39, pp859-887.

4. Edwards, Sebastian **(1993*),"Openness, Trade, Liberalization, and Growth in Developing Countries",*** The Journal of Economic Literature, Vol. XXXI, September.

5. Grilli, Inzo R & Maw Cheng Yang **(1988)**, ***"Primary Commodity Prices, Manufactural Goods, and the Terms of Trade of Developing Countries :What Long Run Shows"*** , The World Bank Economic Review, Vol.2, No.1,pp 1-47 .

6. Grossman, G and E . Helpman **(1991)**, ***" Innovation and Growth in The Global Economy***" , 1 Press, Cambridge(MA) .

7. Gundlach, Erich (1999), ***" The Economic Growth of Nations in the Twentieth Century"***, Economics, Vol.60.

8. Harrison, Ann **(1996)**, ***"Openn-ess and Growth : A Time Series , Cross-Country Analysis for Developing Countries "***Journal of Development Economics , Vol.48,pp419-447.

9. Harrison, Ann & Gordon Hanson **(1999)**, ***"Who Gains from Trade Reform? Some Remaining Puzzles"***, Journal of Development Economics, Vol. 59, No.1, June.

10. Keller, Wolfgang **(2000)**, ***"Do Trade Patterns and Technology Flows Affect Productivity Growth ?*** , The World Bank Economic Review, Vol.14, No.1, Jan.

11. Kindleberger, Charles, P. **(1973)**, ***International Economics***; 5th Edition , Irwin , Inc, Illinois.

12. Krueger, Anne O **(1997)**, "***Trade Policy and Economic Development: How We Learn?"***, The American Economic Review, Vol. 87, No.1, March.

13. Radelete ,Steven ,Jeffrey Sachs and Jong –wha Lee (1997), " Economic Growth in Asia " , Development Discussion papers No.609,Harvard Institute for International Development – Harvard University

14. Redding, Stephen **(1999)**, ***"Dynamic Comparative Advantage and The Welfare Effects of Trade"***, Oxford Economic Papers, Oxford University Press, Vol. 51, No.1, Jan.

15. Romer , Paul M **(1990), *" Endogenous Technological Change."***, Journal of Political Economy. October , 98(5) .

16. Södersten, Bo **(1979)**, "***International Economics***", The MacMillan Press LTD, London.

17. Todaro, Michael, P **(1989)**., ***"Economic Development in the Third World"*** ,4th Edition, Longm-an,Inc., New York .

18. Walter, Ingo , **(1975)**, ***International Economics***, 2nd Edition, The Ronald Press Company New York.